دور المراجعة المشتركة في تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية في المصارف التجارية الليبية

د. خالد عبدالقادر العريبي*[1]، مروة فرج الطيرة[2]

1. أستاذ مشارك بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي.
2. باحثة اكاديمية بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور المراجعة المشتركة في تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية في المصارف التجارية الليبية، وقد تناولت الدراسة خمسة أبعاد رئيسة: الملاءمة، والموثوقية، وقابلية المقارنة، وقابلية التحقق، والاتساق. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وجمعت البيانات باستخدام استبانة من عينة مكونة من 081 من المديرين الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين في المصارف التجارية ومراجعين من ديوان المحاسبة و المراجعيين الخارجيين المسجلين في مصرف ليبيا المركزي، حيث استخدمت بعض الأساليب الإحصائية المناسبة في تحليل البيانات باستخدام برنامج (ssps),و قد اختبرت فرضيات الدراسة المتمثلة في: الفرضية الرئيسة (يوجد دور للمراجعة المشتركة في تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية في المصارف التجارية الليبية)، ويتفرع من الفرضية الرئيسة خمس فرضيات فرعية.

وتوصلت الدراسة الى أنه يوجد دور فعّال للمراجعة المشتركة في تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية في المصارف التجارية الليبية بجميع أبعادها، وأوصت الدراسة بتبني نظام المراجعة المشتركة في المصارف الليبية لما له من أثر إيجابي في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية. كما أكدت الدراسة على ضرورة تعزيز التنسيق بين الجهات الرقابية، والمحاسبية في الدولة لوضع إطار تنظيمي واضح يضبط عمل المراجعين المشتركين ويحدّ من التعارضات المحتملة، وايضا العمل على إدراج موضوع المراجعة المشتركة ضمن المناهج التعليمية الأكاديمية في قسم المحاسبة، لغرض بناء وعي مبكر لدى الطلبة بأهميتها.

الكلمات الافتتاحية: المراجعة المشتركة، الخصائص النوعية، المعلومات المحاسبية، القوائم المالية، المصارف التجارية الليبية.

* Khaled.otman@uob.edu.ly

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN-L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI: https://doi.org/10.37376/deb.v44i1

Abstract:

This study aims to identify the role of joint auditing in enhancing the qualitative characteristics of accounting information presented in the financial statements of Libyan commercial banks. The study addressed five main dimensions: relevance, reliability, comparability, verifiability, and consistency. The study adopted a descriptive-analytical methodology and collected data through a questionnaire distributed to a sample of 180 individuals, comprising financial managers, accountants, internal auditors in commercial banks, auditors from the Audit Bureau, and external auditors registered with the Central Bank of Libya. Appropriate statistical methods were used to analyze the data through the SPSS program. The study tested the main hypothesis: "Joint auditing plays a role in enhancing the qualitative characteristics of accounting information in the financial statements of Libyan commercial banks." From this main hypothesis, five sub-hypotheses were derived.

The findings of the study indicate that joint auditing plays an effective role in improving all dimensions of the qualitative characteristics of accounting information in the financial statements of Libyan commercial banks. The study recommends adopting a joint audit system in Libyan banks due to its positive impact on enhancing the quality of accounting information. Furthermore, the study emphasized the importance of strengthening coordination between regulatory and accounting bodies in the country to establish a clear regulatory framework that governs the work of joint auditors and minimizes potential conflicts. It also called for incorporating the concept of joint auditing into academic curricula within accounting departments to raise early awareness among students about its importance.

Keywords: Joint Auditing, Qualitative Characteristics, Accounting Information, Financial Statements, Libyan Commercial Banks..

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN-L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI: https://doi.org/10.37376/deb.v44i1

+ 218913260452
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly

1.1.مقدمة:

تعدّ القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها مستخدموها وأصحاب المصالح في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، سواء أكانت تلك القرارات متعلقة بالاستثمار أو التمويل. لذا فإن جودة هذه المعلومات – من حيث الفائدة والموثوقية – تُعد عاملًا أساسيًا في تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية. وقد أكد مجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Board (IASB) في الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية على ضرورة توافر مجموعة من الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية، لما لهذه الخصائص من أهمية تنبع من الدور الحيوي الذي تلعبه القوائم المالية في خدمة مستخدميها وتحقيق أهدافهم (قمان وباكرية، 2019).

وفي ظل التباين في المعلومات المتاحة بين إدارة المصارف ومستخدمي القوائم المالية، تظهر الحاجة إلى وجود طرف ثالث محايد ومستقل، وهو المراجع الخارجي، بهدف فحص مدى خلو القوائم المالية من التحريفات والأخطاء الجوهرية، ما يعزز ثقة المستخدمين بمصداقية المعلومات الواردة. ويُفترض أن يعكس تقرير المراجع رأيًا مهنيًا مستقلًا حول مدى إعداد القوائم المالية وفقًا للمعايير المحاسبية المتعارف عليها، وأن تعبر بصورة عادلة عن أداء المصارف ومراكزها المالية. إلا أن المراجعة الفردية واجهت

تحديات متعددة، من أبرزها إمكانية تأثير الإدارة على استقلالية المراجع الخارجي، ما انعكس سلبًا على جودة المراجعة ثم على مصداقية التقارير المالية. كما تعرضت المراجعة الفردية لانتقادات واسعة خاصة بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008 وما تبعها من فضائح طالت كبرى شركات المراجعة العالمية ودور المراجع فيها. وقد دفعت هذه التحديات إلى السعي لتطوير آليات المراجعة، من خلال اعتماد أساليب جديدة تُسهم في تعزيز كفاية المراجع واستقلاليتها واستعادة ثقة المستخدمين في مهنة المراجعة (أبو العلا، 2019؛ دفع الله، 2021).

وفي هذا السياق، ظهرت المراجعة المشتركة أحد البدائل المقترحة من قبل المفوضية الأوروبية عبر «الوثيقة الخضراء» عام 2010، حلا لاستعادة الثقة في القوائم المالية ومهنة المراجعة. وتُعد المراجعة المشتركة وسيلة فعّالة لتحسين جودة المراجعة من خلال تكليف شركتين مستقلتين بالمراجعة، والتوقيع على تقرير واحد يتحمل فيه الطرفان

مسؤولية تضامنية. ويساعد هذا النظام على الكشف عن الغش والتقليل من احتمالية التواطؤ بين المراجع والإدارة، كما يُعزز من جودة التقارير المالية، ويدعم ثقة المستخدمين في محتوى القوائم المالية، لاسيما في ظل الأزمات والتقلبات التي يشهدها العالم.

وقد عُرفت المراجعة المشتركة بأنها: تكليف اثنين على الأقل من شركات المراجعة المستقلة بمراجعة القوائم المالية للمنشأة، حيث يشترك مراقبو الحسابات في إبداء رأي واحد وتوقيع تقرير مراجعة موحد، مع التزامهم بمسؤولية تضامنية عن ذلك التقرير، من خلال تعاونهم في التخطيط والتنفيذ وتفسير النتائج (عبدالرحمن، 2019؛ محمد، 2021). وعلى الجانب الآخر، يُعدّ القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية في أي دولة، إذ يُسهم في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة ودفع عجلة النمو. ويُشكل استقرار هذا القطاع عنصرًا مهمًا في استقرار الاقتصاد الوطني. غير أن الواقع الليبي خلال السنوات الأخيرة شهد ارتفاعًا ملحوظًا في نسب التلاعب والاحتيال، خصوصًا في المصارف، وأصبحت هذه التلاعبات تمثل إحدى الإشكاليات المؤثرة على جودة التقارير المالية. وقد بيّنت الدراسات وجود ضعف في مصداقية القوائم المالية المنشورة من المصارف التجارية الليبية (Barghathi, 2016)، وهو ما يدعم الحاجة إلى آليات مراجعة أكثر فاعلية، مثل المراجعة المشتركة، لمواجهة هذه التحديات وتحسين جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية.

من هذا المنطلق، جاءت هذه الدراسة للتعرف إلى دور المراجعة المشتركة في تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية في المصارف التجارية الليبية، وذلك في ظل تزايد الحاجة إلى تقارير مالية موثوقة تعزز ثقة مستخدميها وتُسهم في تحسين الأداء المالي والشفافية.

1.2. الدراسات السابقة:

1.2.1. دراسة (Jabel, 2018):

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور المراجعة المشتركة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في أبعادها (الملائمة، الموثوقية، المقارنة، الاستقرار)، ولقد استخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات، بعينة مكونة من 44 شخصًا يعملون في شركات المراجعة، وتوصلت الدراسة إلى عديد من النتائج أهمها: أن المراجعة المشتركة تعد منهجا إيجابيا يمكن الاعتماد

عليه للحصول على معلومات محاسبية خالية من الأخطاء الجوهرية، إضافة إلى التمثيل الصحيح للحقائق والأحداث المالية، كذلك لها دور في الحصول على البيانات والمعلومات في الوقت المناسب، ما يسهل عملية التنبؤ بالأحداث المستقبلية، وكذلك توصلت لما لها من تأثير إيجابي على جودة المعلومات المحاسبية، وأوصت الدراسة بضرورة تطبيق أداة المراجعة المشتركة للشركات أو مكاتب المراجعة، التي تهدف إلى توفير المعلومات المحاسبية بخصائص مميزة تزيد من ثقة واحترام المستخدمين الداخليين والخارجيين.

1.2.2.دراسة (المهدي والعماري، 2020):

هدفت إلى معرفة مدى التزام المراجعين الخارجيين بقواعد السلوك المهني ومدى تأثيرها على جودة عملية المراجعة في ليبيا، من أجل دعم المعلومات المالية وثقتها ومصداقيتها؛ لتصبح ذات جودة عالية تفي باحتياجات مستخدميها، وتكون مجتمع الدراسة من مكاتب المحاسبة والمراجعة في مدينة طرابلس والمقيدين في سجل مصرف ليبيا المركزي بطرابلس واختيرت العينة بطريقة عشوائية واستخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي. وأوضحت الدراسة أنه هناك من بين المراجعين الحسابات ليس لهم إدراك أو معرفة أو تطلع أساسا على دليل يوضح قواعد سلوك المهنة، وأكدت على أن الالتزام بقواعد السلوك المهني سيؤدى إلى تقديم معلومات تتصف بالشمولية وفي الوقت المناسب، ومن دون تأخير وخالية من التحيز، ما سيزيد من الثقة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية المقدمة والقوائم المالية، وهذا سينعكس إيجابًا علي جودة خدمات المراجعة بليبيا، وأوصت الدراسة بضرورة أن يحرص المراجع على استقلاليته التامة في أثناء تأديته لمهماته، سواء أكانت عمليات مراجعة الحسابات أم تقديم الخدمات الاستشارية أم أية خدمات التأكيد الأخرى. وضرورة قيام المراجعين بأداء وممارسة عملهم بصورة تؤدي إلى اكتساب ثقة الجمهور ورفع شأن مهنة المراجعة.

1.2.3.دراسة (اسماعيل، 2021):

أوضحت هذه الدراسة دور المراجعة المشتركة في تحسين جودة التقارير المالية في المدرجة بالبورصة المصرية ، واعتمد المنهج الوصفي التحليلي لدور تطبيق المراجعة المشتركة في تحسين جودة التقارير المالية واعتمد برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، واشتمل مجتمع البحث على المراجعين والمحللين الماليين في بعض الشركات

المدرجة بالبورصة المصرية، إضافة إلى بعض الأكاديميين بالجامعات المصرية واستخدمت الباحثة الاستبانة أداة لجمع البيانات من أفراد عينة البحث، حيث توصلت الباحثة إلى عديد من النتائج وهي أن تطبيق المراجعة المشتركة يؤدي إلى زيادة جودة عملية المراجعة وبخاصّة في ظل وجود أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبار، وكذلك توصلت إلى أن تطبيق المراجعة المشتركة يؤدي إلى زيادة الثقة في التقارير المالية، ما يدعم مصداقيتها ويزيد من جودتها، وأوصت بالاهتمام بأساليب المراجعة المشتركة ومحاولة إيجاد علاج للمعوقات التي تواجه تطبيقها، كذلك أوصت بضرورة اهتمام المكاتب الكبرى بالتعاون فيما بينها لتطوير أساليب الممارسات المهنية مثل أسلوب المراجعة المشتركة وبيان أهميتها ومميزاتها.

1.2.4.دراسة (حجازي ويوسف، 2020):

تناولت هذه الدراسة دور المراجعة المشتركة دور المراجعة المشتركة في تحسين جودة التقارير المالية في السودان، وهدفت إلى معرفة أثر المراجعة المشتركة في تحسين جودة التقارير المالية والتعرف إلى المشاكل والصعوبات التي تواجه المراجعة المشتركة في السودان، وقد صُمّمت استبانة من أجل الوصول إلى النتائج والتوصيات، وتوصلت إلى أن التزام المنشاة بالمراجعة المشتركة يمكن من العرض الصادق والعادل للمعلومات المحاسبية ويحسن من ملاءمة التقارير المالية ويحسن من جودتها وتقليل احتمال وقوع الأخطاء الجوهرية من قبل المراجعين، وأوصت الدراسة بضرورة الاستفادة من تطبيقات المراجعة المشتركة في تحسين جودة التقارير المالية، لما لها من قدرة على زيادة مصداقية المراجعة وتقلل احتمال التواطؤ، وعلى مكاتب المراجعة الحد من التجاوزات للمعايير المهنية.

1.2.5.دراسة (أبوبكر وآخرون، 2023):

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور التدقيق المشترك في زيادة موثوقية القوائم المالية في العراق، وذلك من خلال اتباع المنهج الاستنباطي المعتمد لصياغة الفرضيات والمنهج الاستقرائي، ومجتمع الدراسة مكون من عينة من مراقبي الحسابات وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات والمعاهد الحكومية، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، من بينها: أن هناك آراء وتوجهات مشتركة حول مفهوم المراجعة المشتركة، وأن جميع الباحثين يركزون على مشاركة اثنين أو أكثر من مكاتب أو شركات المراجعة في مراجعة القوائم المالية، وإصدار تقرير واحد توقّعه هذه المكاتب، وكذلك توصلت الدراسة أنه لا يوجد معيار

مراجعة معين صادر عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية لتقسيم أعمال المراجعين فيما بينهم، ومن الجانب الميداني توصلت إلى أن للمراجعة المشتركة دورًا إيجابيًّا في موثوقية القوائم المالية وقابليتها للتحقق، وأوصت الدراسة بضرورة تطبيق عمليات المراجعة المشتركة لما لها من دور إيجابي في موثوقية القوائم المالية لزيادة احتمالية اكتشاف الغش والأخطاء، وضرورة تبني مجلس المعايير المحاسبية والرقابية إصدارَ معيار خاص بالمراجعة المشتركة، وضرورة اهتمام الجهات الأكاديمية بإضافة موضوعات جديدة ضمن المناهج الدراسية، منها: موضوع المراجعة المشتركة، وتطوير المهنة في سوق العمل.

1.2.6. دراسة (Almarzouq et al, 2024)

أوضحت هذه الدراسة تأثر عمليات المراجعة المشتركة على توقيت إصدار التقارير المالية في الأسواق الناشئة في الكويت، وحلّلت الدراسة محتوى البيانات المالية على عينة من الشركات غير المالية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية من عام 2000 حتى 2020، وتوصلت الدراسة إلى عديد من النتائج، من أهمها: أن الشركات التي تستخدم مراجعين أو أكثر (عمليات المراجعة المشتركة) تصدر تقاريرها المالية في فترات زمنية أقصر نسبيا، علاوة على ذلك أن فرض عمليات المراجعة المشتركة يقلل من تأخير تقرير المراجعة، وأوصت الدراسة بضرورة نظر الجهات التنظيمية، وصانعي السياسات في الآثار المحتملة عند عملية إلغاء عمليات المراجعة المشتركة الإلزامية، مثل تأخر في تقرير المراجعة، كذلك أوصت الدراسة بتعزيز معايير المراجعة وزيادة استقلالية مراجعي الحسابات، ويجب أيضا دراسة تكاليف عمليات المراجعة المشتركة الإلزامية وفوائدها بعناية قبل عملية اتخاذ القرارات.

1.3. مشكلة الدراسة:

تعدّ القوائم المالية مخرجات أساسية للنظام المحاسبي، وتهدف إلى تزويد مستخدمها بمعلومات تعكس المركز المالي للمصارف التجارية، ونتائج أعمالها، والتدفقات النقدية التي تحققها خلال الفترات المالية المختلفة؛ ولذلك يتوقع المستخدمون من مراجعي الحسابات التأكد من خلو القوائم المالية من الأخطاء والتحريفات الجوهرية، وضمان عدالة عرض المعلومات المحاسبية، حيث تعكس الأداء الحقيق للمصارف (زلط وآخرون، 2022). ومع تزايد الطلب على معلومات محاسبية موثوقة، ازداد الاهتمام بتحقيق الخصائص

النوعية لهذه المعلومات، مثل: الملاءمة، والموثوقية، وقابلية التحقق، والمقارنة، والاتساق، بوصفها مكونات أساسية لتحقيق جودة التقارير المالية، كما نصّ على ذلك كلٌّ من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية Financial Accounting Standards Board (FASB) في الإطار المفاهيمي لعام 2010 (باكرية وقمان، 2019).

غير أن مهنة المراجعة تعرضت لانتقادات تتعلق بضعف دور المراجع الخارجي في اكتشاف بعض ممارسات الإدارة أو الإبلاغ عنها، ما أدى إلى انخفاض الثقة في جودة المعلومات المحاسبية (اسكاف وشهيد، 2018). وفي ليبيا، ظهرت تحديات إضافية تمثلت في ضعف جودة التقارير المالية المنشورة من قبل المصارف التجارية، وتفشي ظاهرة التلاعبات، مما زاد من الحاجة إلى تطوير أدوات المراجعة المستخدمة (Barghathi, 2016). وفي هذا الإطار، برزت المراجعة المشتركة آلية حديثة تهدف إلى تحسين جودة المراجعة من خلال توزيع المهمّات بين مكاتب المراجعة، ما يعزز من قدرة المراجعين على اكتشاف الأخطاء والغش، ويقلل من احتمالية التأثر بضغط العميل. وقد أوصت المفوضية الأوروبية في تقريرها الصادر عام 2010 المعنون بـ«سياسة المراجعة – دروس الأزمات» باعتماد المراجعة المشتركة وسيلة لتعزيز استقلالية المراجع واستعادة ثقة مستخدمي القوائم المالية (عراقي، 2023؛ أبو العلا، 2019؛ دفع الله، 2021). لذا، تبرز مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

-ما دور المراجعة المشتركة في تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية في المصارف التجارية الليبية؟

1.4.فرضيات الدراسة:

يوجد دور للمراجعة المشتركة في تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية في المصارف التجارية الليبية ويشتق من الفرضية الرئيسة خمسة فروض فرعية:

1.4.1.الفرضية الفرعية الأولى: يوجد دور للمراجعة المشتركة في تحسين ملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية في المصارف التجارية الليبية.

1.4.2.الفرضية الفرعية الثانية: يوجد دور للمراجعة المشتركة في تحسين موثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية في المصارف التجارية الليبية.

1.4.3.الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد دور للمراجعة المشتركة في قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة الواردة في القوائم المالية في المصارف التجارية الليبية.

1.4.4.الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد دور للمراجعة المشتركة في قابلية القوائم للتحقق في المصارف التجارية الليبية.

1.4.5.الفرضية الفرعية الخامسة: يوجد دور للمراجعة المشتركة في اتساق المعلومات الواردة في القوائم المالية في المصارف التجارية الليبية.

1.5.هدف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور المراجعة المشتركة في تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية في المصارف التجارية الليبية.

1.6.أهمية الدراسة:

من الناحية العلمية: يعد موضوع المراجعة المشتركة من الموضوعات الحديثة التي حظيت باهتمام الباحثين والمنظمات الدولية لما لها من دور في تحسين عمليات المراجعة مع ضمان التطبيق السليم في بيئة الأعمال الليبية. هذا يسهم في توفير معلومات ذات مصداقية عالية تعزز ثقة المستثمرين والأطراف ذات العلاقة، ويجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية.

من الناحية العملية: تنبع الأهمية العملية من نتائج الدراسة التي توضح دور المراجعة المشتركة في تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للمصارف التجارية الليبية، ما يساعد في تعزيز شفافية الأداء المالي ودعم اتخاذ القرارات.

2.الاطارالنظري:

على الرغم من الاهتمام بالدور المعاصر لمهنة المراجعة الخارجية التي ظهرت من خلال معايير المراجعة والإصدارات الدولية والمحلية، إلا أن هناك عديدًا من التحديات التي تواجها جودة المراجع الخارجي ونزاهته واستقلاليته، ما ينتج عنه العديدٌ من الأزمات المالية والضرر بمصالح المستثمرين، الأمر الذي يجعلهم يفقدون الثقة في القوائم المالية، ما يتطلب إعادة صياغتها إضافة إلى عدم حرية المراجعين في تقديم تقرير مراجعة يعكس الوضع المالي الحالي والمستقبلي. كما لم تلق عملية إعادة صياغة القوائم المالية وكثرة التعديلات

في تقرير مراقب الحسابات الاهتمام الكافي، سواء من الجانب الأكاديمي أو التطبيقي على حد سواء، فأصدرت لجنة الاتحاد الأوربي عام 2010 عديدًا من التوصيات والاقتراحات والآليات لتنظيم عملية المراجعة وعمل المراجعين لضمان استقلال المراجعة وذلك من خلال (Green Paper audit policy lessons from the crisis))، التي أوصت بضرورة الاستعانة بأكثر من شركة أو مكتب مراجع خارجي لمراجعة القوائم والتقارير المالية (Joint Audit) وقد أثار اقتراح المفوضية الأوروبية (European Countries) للمراجعة المشتركة، نقاشا حادا حول عدم وجود منهج متكامل لآلية تطبيق المراجعة المشتركة، إضافة إلى عدم وضوح علاقتها بتكاليف وجودة عملية المراجعة وتأثيراتها المتنوعة على إعادة صياغة القوائم المالية، والآراء المعدلة لتقرير المراجع الخارجي، وقد انتهى النقاش إلى إمكانية الاستفادة من برامج المراجعة المشتركة والتمتع بمنافعها في ظل تمركز سوق خدمات المراجعة، حيث تمثل الدافع الرئيس للمفوضية الأوروبية لفعل ذلك من أجل معالجة ظاهرة التركيز في سوق المراجعة، حيث تسيطر مكاتب المراجعة العالمية الكبرى على ما يقارب (90%) من الإيرادات أو أتعاب المراجعة في الدول الأوربية، الأمر الذي جعل من الصعب على مكاتب المراجعة المتوسطة عبور مصاف المكاتب العالمية الأربعة الكبرى، حيث أصبح هناك خوف حقيقي من تأثر سوق المراجعة في الدول الأوربية في حال انهيار أحد مكاتب المراجعة العالمية الكبرى، وبناء على ذلك اقترحت الورقة الخضراء (Green paper) على أن تتم عملية المراجعة في دول الاتحاد الأوربي بواسطة اثنين من المراجعين، ويوقعان على تقرير مراجعة واحد على أن يتمثل أحد طرفي المراجعة في مكتب من المكاتب الصغرى أو المتوسطة؛ لتعزيز سوق المراجعة، وذلك من أجل تعزيز نمو المكاتب غير الكبرى.

2.1.مفهوم المراجعة المشتركة:

عملية المراجعة المشتركة هي مراجعة اثنين أو أكثر من المراجعين المستقلين أعمال الوحدة الاقتصادية، وذلك بتقسيم أعمال المراجعة ومهماتها بينهم بشكل متوازن، وتوفير الاتصال والتنسيق بينهم طول عملية المراجعة، ومراجعة كل المراجعين أعمال الشركاء الآخرين في عملية المراجعة، وأخيرًا إصدار تقرير مراجعة موقع بالإجماع من جميع المدققين المشاركين في عملية المراجعة، وأيضًا هي مراجعة مراجعين من مكاتب مراجعة مختلفة حسابات وحدة اقتصادية محددة، وإصدار تقرير مراجعة مشترك يحمل توقيعهم معًا،

وتقع مسؤولية التقرير بشكل مشترك بين المراجعين. وغالبًا ما يشاركون في عملية التخطيط لعملية المراجعة، وتوزع مهمّات العمل الميداني بينهم. (Al-Tai&Al-Salhi2023) .

ولقد أشارت دراسة (عبدالحليم، سرور،2023) إلى أن مفهوم المراجعة المشتركة هو اشتراك مكتبين أو أكثر من مكاتب المراجعة المنفصلة والمستقلة في مراجعة القوائم المالية لعميل واحد (الشركة محل المراجعة) بشكل إلزامي أو اختياري، حيث يكون التخطيط لعملية المراجعة بشكل مشترك وتقسيم العمل وتبادل الإشراف بينهم بشكل متوازن، بناء على أسس محددة حيث يضمن عدم تكرار مهمات المراجعة مع إصدار تقرير مراجعة واحد، يوقعه جميع مراقبي الحسابات، وكذلك عرفت (دراسة أبو جبل، نجوى، 2016) المراجعة المشتركة بأنها شكل متقدم للحكم على القوائم المالية، وأسلوب يدعم المراجعة عند إبداء الرأي الذي يعزز عمليات المراجعة، ويدعم استقلال المراجعين وقدرتهم على مواجهة الخلافات مع إدارات الشركات محل المراجعة، إضافة إلى أنها تسمح بتوحيد الفكر والتعاون والانسجام المهني والمناقشة المتبادلة بين المراجعين المكلفين بها.

وبعبارة بسيطة أوضحت (Barghathi el at, 2020) أن المراجعة المشتركة ما هي إلا إجراء تُجريه شركتان مختلفتان للمراجعة (شركة كبيرة وشركة صغيرة) لمراجعة العميل بناء على الهيكل والرسوم المتفق عليها مسبقا، وترى الدراسة أن فلسفة المراجعة والرأي الخاص به، تتقاسمها الشركات الكبيرة والصغيرة المعنية، ما يعني في النهاية أن شركتي المراجعة تتقاسمان المساءلة أيضا، وهناك اتفاق بين البحاث كما أشارت دراسة (Elassy, 2015) بأن المراجعة المشتركة هي مراجعة يكون فيها اثنان أو أكثر بتعيين مدققين مستقلين من شركات مراجعة منفصلة لمراجعة البيانات المالية لعميل المراجعة بطريقة تتضمن تطوير خطة المراجعة بشكل مشترك، أداء أعمال المراجعة بشكل مشترك، إجراء مراجعات دورية وضوابط الجودة المتبادلة، إصدار تقرير مراجعة واحد وتوقيعه وتحمل المسؤولية التضامنية في حال فشل المراجعة.

2.2.أهداف المراجعة المشتركة:

تهدف المراجعة المشتركة بشكل رئيس على إبداء رأي حول صحة البيانات المالية المقدمة ونزاهتها، وكذلك تعزيز من استقلالية عمل المراجعين في مواجهة الضغوطات التي تواجههم من الشركات الخاضعة لعملية المراجعة، وتوفير بيئة يمكن من خلالها تعزيز

الرقابة المتبادلة على أعمال المراجعة. حيث تتمثل أهداف المراجعة المشتركة في الآتي (عيسى، 2019؛ عبدالرحمن، 2019؛ بابكر، 2023؛ عثمان والسماني، 2023):

-الوصول إلى تأكيد معقول بخلو القوائم المالية من الأخطاء والتحريفات الجوهرية، سواء بسبب التضليل أو الخطأ وهذا التأكيد يكون أكثر فعالية في المراجعة المشتركة عن المراجعة الفردية، كذلك التأكد من إعدادها وفقا للمبادئ المقبولة والمتعارف عليها.

-إبداء رأي فني محايد وفقا لنتيجة فحص مشترك في تقرير المراجعة.

-زيادة فاعلية التنسيق والتعاون والتخطيط لعملية المراجعة من خلال شركات المراجعة، على أن يكون أحدهما من الأربعة الكبار Big 4 يترتب عليه زيادة فاعلية أجهزة رقابة الجودة المتبادلة، وإصدار رأي مراجعة واحد قوي.

-خلق إشراف تبادلي مزدوج بين المراجعين، حيث إن كل مراجع في عملية المراجعة المشتركة يكون مسؤولا عن المراجع الآخر.

-إمكانية التحقق من مدى ملاءمة الإجراءات التي يجريها الآخر والتأكيد على مدى كفاية أدلة المراجعة التي يحصل عليها الآخر.

-تقديم تقرير مراجعة مشترك بجهد مشترك مع تحمل مسؤولية مشتركة.

-تعزيز الشك المهني في عملية المراجعة.

-تطبيق أفضل إجراءات المراجعة مع الاستعانة بخبرة مشتركة في الاعتماد على معايير مراجعة مقبولة التطبيق.

-استخدام نقاط القوة القوى المحددة وخبرة أعضاء الفريق من الإدارة المختلفة لزيادة فعالية المراجعة المشتركة.

-تعزيز استقلالية المراجع الخارجي وتحقيق مستوى مرتفع من جودة عملية المراجعة عن طريق تحسين الخدمات المقدمة للمنشأة محل المراجعة، إضافة إلى إمكانية مواجهة الشركة محل المراجعة التي عليها التعامل مع مراجعين اثنين وليس مراجعا واحد في أمر يتعلق بالقوائم المالية.

-دعم دقة أدلة المراجعة، وذلك بقياس كفاية النظم المالية والإدارية وتقليل مخاطر المراجعة لأقل حد ممكن، ما يؤدي إلى زيادة نسبة موثوقية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية.

-الحد من تركز سوق المراجعة.

-الحد من فجوة التوقعات.

-دعم التناوب الإلزامي للمراجعين بتجنب مخاطر الألفة بين المراجعين وإدارة عملية المراجعة.

2.3.أهمية المراجعة المشتركة

يواجه العالم عديدًا من الأزمات المالية التي قد تتفاقم وتستمر فترة طويلة دون حلول جوهرية، إلى أن تتحول إلى مشكلات اقتصادية، وتصبح الحلول المناسبة لهذه الأزمات أهدافا رئيسية للسياسة الاقتصادية، من هنا تتضح الأهمية العلمية للبحث في إمكانية وضع منهج لتفعيل برامج المراجعة المشتركة، إحدى الأدوات المهمّة لدعم استقلال المراجعين وكفايتهم وبالعناية المهنية اللازمة، وانعكاس ذلك على موثوقية تقرير المراجع ودقته، إضافة إلى إعادة الثقة في القوائم المالية والمحافظة على استقلالية المراجع الخارجي ونزاهته، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرون والأطراف المختلفة وأصحاب المصالح في تقرير المراجع والاعتماد عليه، إضافة إلى أن هيئات القطاع العام التي تمتد عبر المناطق الجغرافية المختلفة، ولها العديد من الفروع ولديها عدد ضخم من الصفقات المالية، تتطلب المراجعة المشتركة لمراجعتها سنويا في الوقت المحدد؛ لتعزيز جودة المراجعة ودعمها، وتحسين جودة القوائم المالية، ويمكن أن تتلخص أهمية المراجعة المشتركة في الآتي (عبدالرحمن، 2019؛ بابكر، 2023؛ عيسى، 2019).

2.4.مداخل المراجعة المشتركة:

لقد عرف مدخل المراجعة المشتركة وفقاً معهد المحاسبين القانونين بإنجلترا وويلز Institute of chartered Accountants in The England and Wales ((ICAEW على أنه التعاون المشترك بين مكتبين من مكاتب المراجعة المستقل بعضها عن بعض، وذلك لتنفيذ برنامج المراجعة المشتركة بهدف الوصول إلى رأي موحد يصدر به تقرير المراجعة، وفي حال اختلاف الرأي بين مراقبي الحسابات المشتركين في هذه العملية، يجب أن يتضمن تقرير المراجعة المشترك رأي كل مراقب وأسباب الاختلاف بينهما (إسماعيل، 2023). وتُطبّق المراجعة المشتركة من خلال أحد المدخلين المدخل الأول (المدخل الإلزامي) والمدخل الثاني (المدخل الاختياري)، حيث إن في المدخل الإلزامي يطبّق المراجعة المشتركة إلزاميا في

الشركات بحكم القانون، أو شرطًا أساسيًّا لاستمرار نشاطها، ومن أمثلة الدول التي تطبق المراجعة المشتركة بشكل إلزامي فرنسا في عام 1966 والدنمارك منذ عام 1930 إلى أن ألغي تطبيقها بداية عام 2005، بينما المدخل الاختياري هنا تطبّق المراجعة المشتركة طوعيا، بمعنى عدم وجود إلزام قانوني بتطبيقها ويترك ذلك بما يتوافق مع رؤية إدارة الشركة لتقرر مدى حاجتها إلى التطبيق، وتعد السويد من الدول التي تمارس المراجعة المشتركة بشكل اختياري وكذلك ألمانيا، وأمريكا، والنمسا والسويد. (عبدالحليم وسرور، 2023).

2.5.أشكال المراجعة المشتركة:

تنوع أشكال تطبيق المراجعة المشتركة وفقًا لطبيعة المشاركة بين مكاتب المراجعة المختلفة، حيث يعتمد اختيار الشكل المناسب على حجم المكاتب المشاركة ومكانتها، ومستوى التنسيق بينها. ومن أبرز هذه الأشكال تلك التي تشمل مشاركة مكاتب من «الأربعة الكبار» (Big 4) – وهم أكبر مكاتب المحاسبة والخدمات المهنية عالميًا – بمفردها أو بالتعاون مع مكاتب أخرى أصغر حجمًا، إضافة إلى مشاركة مكاتب غير الأربعة الكبار فيما بينها، وتُعرف «الأربعة الكبار» بمجموعة من أشهر وأكبر شركات المحاسبة التي تقدم خدمات متعددة تشمل المراجعة الخارجية والضرائب والاستشارات، وتشكل العمود الفقري لمراجعة أكبر الشركات العالمية. فيما يأتي عرض لأبرز أشكال المراجعة المشتركة كما وردت في الأدبيات (إبراهيم، 2018):

-يمكن تطبيق مداخل المراجعة المشتركة من خلال أحد الأشكال التالية:

-تنفيذ أعمال المراجعة المشتركة بواسطة مكتبين من الأربعة الكبار Big 4.

-تنفيذ أعمال المراجعة المشتركة بواسطة مكتب من الأربعة الكبار Big4 ومكتب من غير الأربعة الكبار Non Big4.

-تنفيذ أعمال المراجعة المشتركة بواسطة مكتبين من غير الأربعة الكبار Non Big 4.

2.6.مفهوم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

لقد عرف FASB خصائص المعلومات المحاسبية على أنها الصفات التي تجعل المعلومات المحاسبية أكثر فائدة لمستخدمها، ومنهم المستثمرون الحاليون والمحتملون والمقرضون والدائنون وغيرهم، تجعل المعلومات المالية ذات جودة عالية (الشورة، 2020). وكذلك عرفت دراسة (الغربي، 2015) خصائص المعلومات المحاسبية على أنها أحد المكونات

الأساسية للإطار النظري للمحاسبية المالية والمستوى الثاني من مستويات الإطار النظري للمحاسبة، وهي الجسر الذي يربط ما بين هدف الإبلاغ المالي من ناحية ومفاهيم الاعتراف والقياس من ناحية أخرى وكذلك تعد المزايا والسمات التي تجعل المعلومات المحاسبية ذات فائدة كبيرة. وعرفت أيضًا على أنها الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية، حيث تكون ذات فائدة كبيرة لكل من المسؤولين عن واضعي المعايير المناسبة، والمسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرائف والأساليب المحاسبية البديلة (جياد ومحمود، 2018).

وعرفها (إسحاق والنور، 2025) بأنها الصفات التي تجعل المعلومات حقيقة وصحيحة وملائمة للاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرارات، وعرفها (AL-Shatnawi1, 2017) السمات الرئيسة التي تمكن هذه المعلومات من تحقيق أهداف التقارير المالية ولا يوجد عدد محدد من خصائص المعلومات المحاسبية، حيث إن بمجرد توافرها تكون التقارير المالية ذات جودة عالية. وأخيرا عرفت الدراسة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على أنها مجموعة من المزايا والصفات التي تجعل المعلومات المحاسبية أكثر فائدة في عملية اتخاذ القرار لمستخدمي هذه المعلومات، كما تعد أحد المقومات الأساسية للإطار المفاهيمي والمستوى الثاني في الإطار النظري للمحاسبة الذي يربط بين أهداف الإبلاغ المالي والاعتراف والقياس.

3.مستويات الإطار المفاهيمي:

يتكون الإطار المفاهيمي من ثلاث مستويات رئيسية تبنى عليه المعايير المحاسبية، وتساعد في إعداد التقارير المالي وتفسير القوائم المالية بشكل متسق وموثوق وهناك مستوى رابع ليس جزاء رئيسا من الإطار المفاهيمي الصادر عن IASB ولكن طُرحَت استجابة لحاجة التطبيق العملي وحاجة مستخدمي القوائم المالية (Van Roestel, 2022):

1.المستوى الأول: الأهداف:

-تقديم معلومات تفيد في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

-تقييم التدفق المالي المستقبلي.

-مختصة في موارد المؤسسة وتغيرها.

2.المستوى الثاني: الخصائص النوعية والعناصر:

-الخصائص الأساسية (الملائمة، الموثوقية) والخصائص الثانوية (الثبات، المقارنة، والتحقق،والوقتية).

-العناصر: الأصول، الالتزامات، حقوق الملاك، الاستثمار من قبل الملاك، التوزيع للملاك،

-الدخل الشامل، العائدات، المصروفات، الأرباح، الخسائر.

3.المستوى الثالث: مفاهيم الاعتراف والقياس.

-الفروض: الوحدة الاقتصادية، الاستمرارية، وحدة النقد وتقسيم حياة المشروع.

-المبادئ: القياس، الاعتراف بالإيراد، الاعتراف بالمصروفات.

-المحددات: التكلفة والفائدة، الحجم، الممارسات الصناعية والحيطة والحذر.

4.المستوى الرابع: التطبيق للمستويات الثلاثة.

يركز على كيفية تطبيق المفاهيم المحاسبية والمعايير في الواقع العملي، ويهتم بآليات إعداد القوائم المالية فعليًا في بيئة الأعمال ويشمل على أدوات التطبيق المحاسبي، ونظم المعلومات المحاسبية وآليات الإفصاح والتحديات البيئية والتشريعية التي قد تؤثر على التطبيق.

5.دور المراجعة المشتركة في تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

تلعب المراجعة المشتركة دورًا جوهريًا في تعزيز خصائص المعلومات المحاسبية، كما يظهر من خلال مختلف الدراسات الأكاديمية التي تناولت هذا الموضوع في بيئات تنظيمية وأسواق متعددة. فقد أظهرت عديد من الأبحاث أن هذا الأسلوب يسهم في تحسين الملاءمة من خلال جمع معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب، تساعد في التنبؤ بالأحداث المستقبلية وتلبية احتياجات المستخدمين، وهو ما أكده كل من Jabel (2018) وعبدالرحمن (2019)، إضافة إلى دراسات أخرى مثل عثمان والسماني (2023) وAyyash (2025).

أما على مستوى الموثوقية، فقد أُكّد على أن التعاون بين أكثر من مكتب مراجعة يحد من الأخطاء الجوهرية، ويقلل من فرص التواطؤ أو التحيز في عرض النتائج المالية، كما أشارت إلى ذلك بوضوح دراسات مثل عبدالرحمن (2019)، إسماعيل (2021)، وموسى (2021)، التي أوضحت كذلك أن المراجعة المشتركة تؤدي إلى تقارير أكثر دقة وتمثيلًا صادقًا

للمركز المالي، كما أظهرت الدراسات، من بينها زلط وآخرون (2022) وحجازي ويوسف (2021)، أن هذا النوع من المراجعة يعزز قابلية التحقق وقابلية المقارنة، من خلال اتساق تطبيق المعايير المحاسبية والحد من التلاعب أو التحريف، ما يتيح لمستخدمي المعلومات المحاسبية القدرة على المقارنة بين فترات مالية مختلفة أو بين منشآت مختلفة بسهولة أكبر، من جهة أخرى كشفت دراسات مثل Elmashtawy et al. (2024) و Almarzouq et al. (2024) عن أثر المراجعة المشتركة في تحسين اتساق الإفصاح المالي وتقليل الفجوة الزمنية بين نهاية الفترة المالية وإصدار التقرير، ما يسهم في تعزيز موثوقية ومصداقية البيانات المنشورة.

وقد تبين أيضًا أن للمراجعة المشتركة أثرًا إيجابيًا على الاستقرار في عرض البيانات المحاسبية وجودتها بمرور الزمن، كما ناقشت ذلك بعض الدراسات التي ركزت على البيئة العربية، مثل حوشي (2020) ودفع الله (2021)، التي بيّنت كيف يمكن للمراجعة المشتركة أن تعالج مشكلات تماثل المعلومات وتوفر إفصاحًا شفافًا. وعلى الرغم من تباين السياقات والمجتمعات البحثية بين ليبيا، العراق، السودان، مصر، ودول أوروبية، فإن القاسم المشترك بين جميع هذه الدراسات يتمثل في التأكيد على أن المراجعة المشتركة تُعد أداة فعالة لتحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وتعزيز جودة التقارير المالية، ما يرفع من مستوى الشفافية والمساءلة، ويزيد من ثقة المستخدمين، سواء الداخليين أو الخارجيين، في البيانات المحاسبية المنشورة.

3.1.منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها اتبع الباحثان المنهج الوصفي الاستنتاجي، ويُعد المنهجَ الملائم للدراسة في ضوء الأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها لغرض تكوين الإطار النظري المناسب للدراسة، وبه صيغت الفرضيات، وبعد ذلك حُصل على إجابات المشاركين لاختبار فرضيات، دور المراجعة المشتركة في تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية في المصارف التجارية الليبية.

3.2.مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية الليبية، مكاتب المراجعة، ديوان المحاسبة، وقد اقتصرت الدراسة فيما يخص المصارف التجارية الليبية على المديرين

الماليين ورؤساء الأقسام والمحاسبين والمراجعين الداخليين في المصارف الواقعة إدارتها او إدارات فروعها في مدينة بنغازي، وتمثلت في (مصرف الوحدة، مصرف التجارة والتنمية، مصرف المتوسط، مصرف الجمهورية، مصرف شمال أفريقيا، مصرف الصحاري، مصرف السراي، ومصرف التجاري الوطني) كما شمل مجتمع الدراسة مراجعي الحسابات المزاولين للمهنة والمسجلين لدى مصرف ليبيا المركزي، إضافة إلى مراجعي ديوان المحاسبة في مدينة بنغازي. ترى الدراسة أن هذه الفئات تمثل الجهات الأقدر على إدراك مفاهيم وأهداف المراجعة المشتركة، وكذلك تقييم الدور الذي يمكن أن تؤديه المراجعة المشتركة في تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

أما عينة الدراسة فقد اختيرت عينة عشوائية طبقية بناء على حجم مجتمع الدراسة الكلي، انظر لجدول (1)، وفيما يأتي استعراض عملية توزيع استمارة الاستبانة:

جدول رقم (1) الاستبانات الموزعة الصالحة للتحليل

المجتمع	الموزعة	الفاقد	الصالحة للتحليل	النسبة
المصارف التجارية	123	12	111	90.2
المراجعين الخارجين في مكاتب المراجعة	44	4	40	90.9
مراجعي ديوان المحاسبة	36	7	29	80.6
الإجمالي	203	23	180	88.7

يتضح من الجدول (1) أنه لم يستردّ عدد (23) استبانة بنسبة بلغت (11.3%) تقريبًا، بينما بلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي (180) استبانة بنسبة بلغت (88.7%) تقريبًا من إجمالي الاستبانات الموزعة، وهذا يشير إلى نسبة عالية من الاستجابة على استمارة الاستبانة.

3.3. أداة الدراسة:

للحصول على المعلومات من اللازمة لإجراء هذه الدراسة استخدمت الاستبانة، أداة رئيسة لجمع البيانات من العينة لدراستها وتحليل الردود عليها لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فروضها، وطورت بالاعتماد على مراجعة الدراسات السابقة (الحجازي ويوسف، 2020؛ عبدالرحمن، 2019؛ أبو بكر وآخرون، 2023) (Jabel, 2018) وقد قُسّمت إلى قسمين موزعة على النحو التالي:

-**القسم الأول:** للتعرف على توزيع عينة الدراسة حسب الخصائص الشخصية والوظيفية

(الوصف الوظيفي، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة في المحاسبة والمراجعة).

-القسم الثاني: متغير دور المراجعة المشتركة: ويتكون من خمسة أبعاد:

البعد الأول: تحسين ملاءمة المعلومات المحاسبية، وتكون من (5 فقرات).

البعد الثاني: تحسين موثوقية المعلومات المحاسبية، وتكون من (5 فقرات).

البعد الثالث: قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة الواردة، وتكون من (5 فقرات).

البعد الرابع: قابلية القوائم للتحقق في المصارف، وتكون من (5 فقرات).

البعد الخامس: اتساق المعلومات الواردة في القوائم المالية في المصارف، وتكون من (5 فقرات).

3.4.الدراسة الاستطلاعية:

للتأكد من مدى ملاءمة الأداة المستخدمة في جمع البيانات أجريت دراسة استطلاعية، وأخضعت البيانات التي جمعت من خلالها إلى التحليل للتعرف على درجة ثباتها وصدقها.

3.5.ثبات أداة الدراسة وصدقها

يقصد بالثبات مدى توافق والاتساق في نتائج الاستبانة للتحقق من ثبات أداة الدراسة، أجريت دراسة استطلاعية على عينة بلغ قوامها (30) مفردة من مجتمع الدراسة، وطبقت معادلة Cronbach's Alpha (ألفا - كرونباخ) لحساب الثبات، أي بمعنى التأكد من أن النتائج ستكون واحدة تقريبا لو تكرر تطبيقها على المشاركين ذاتهم في أوقات متباعدة، حيث يدل هذا الاختبار إلى قوة الارتباط والتماسك بين فقرات الاستبانة، وقد تراوحت قيم معاملات ثبات أبعاد دور المراجعة المشتركة ما بين (0.820-0.881) فقط، أما قيمة معامل ثبات متغير دور المراجعة المشتركة، فقد بلغ (0.931) وهي درجات ثبات عالية، وهذا يدل على أن استمارة الاستبانة اتسمت بالثبات وبدرجة جيدة من التميز، وذلك كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (2) قيم معامل الثبات والصدق لأداة الدراسة

متغيرات الدراسة	العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
بُعد تحسين ملاءمة المعلومات المحاسبية	5	0.820	0.905
بُعد تحسين موثوقية المعلومات المحاسبية	5	0.857	0.925
بُعد قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة	5	0.834	0.913
بُعد قابلية المعلومات المحاسبية للتحقق	5	0.824	0.907
بُعد اتساق المعلومات المحاسبية	5	0.881	0.938
محور دور المراجعة المشتركة	25	0.931	0.964

حيث يتبين أن المحور الخامس المتعلق باتساق المعلومات على أعلى معامل ثبات لقيمة (0.881) ويليه مباشرة المحور الثاني المتعلق بتحسين موثوقية المعلومات المحاسبية بمعامل ثبات (0.857) وتحصل المحور الثالث المتعلق بقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة معامل ثبات (0.834) والمحور الرابع بعد قابلية المعلومات المحاسبية للتحقق تحصل على معامل ثبات (0.824) وتحصل المحور الأول بعد تحسين ملاءمة المعلومات المحاسبية على أقل معامل ثبات (0.820)، كما هو موضح بالجدول (2).

3.6.صدق أداة الدراسة:

يمثل صدق الاستبانة من الوسائل المهمّة في الحكم على صلاحية أداة البحث في تحقيق أهداف الدراسة، ما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الثقة فيما توصل إليه الباحث من نتائج يمكن تعميمها، وهذه الصفة من أهم الصفات التي يجب توافرها في الاستبانة وتُحقّق من صدق أداة الدراسة باستخدام نوعين من الصدق، هما: صدق المحكمين، والصدق الإحصائي وذلك على النحو الآتي: صدق المحكمين: لقد عُرضت أداة الدراسة على مجموعة من المختصين من أعضاء هيئة التدريس في مجال المحاسبة، المراجعة، وقد أجريت التعديلات المطلوبة، التي أوصى بها المحكمون، حيث لم تكن هناك تعديلات جوهرية، واقتصرت على الصياغة اللغوية لبعض الفقرات.

3.6.1.الصدق الذاتي:

تُحقّق من صدق أداة الدراسة باستخدام الصدق الإحصائي، فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم، ويحسب صدق المقياس من خلال معادلة الجذر التربيعي لمعامل الثبات Statistical Validity، وتتراوح قيمة كل من الثبات والصدق بين الصفر والواحد الصحيح، وللتحقق من صدق أداة الدراسة استخدم

طريقة الصدق الذاتي، وذلك كما هو موضح بالجدول (2)، تراوحت قيم معاملات الصدق أبعاد متغير دور المراجعة المشتركة ما بين (0.905-0.938)، وبلغت قيمة معامل صدق متغير دور المراجعة المشتركة كله (0.964) وهذا يبرر صدق المقياس وأن فقرات الاستبانة تعكس قدرته على قياس ما صمم من أجله. وبذلك تعدّ عبارات الاستبانة صالحة لتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات، بعد التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة.

3.6.2. اختبار اعتدالية البيانات:

من الضروري اختبار اعتدالية البيانات؛ لأن معظم الاختبارات المعملية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعي، فإذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي فإن الاستخدامات Parametric Tests البارا مترية هي الأنسب في الاختبارات والتطبيق، أما إذا كانت البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي فإن الاستخدامات Non-Parametric Tests اللابارا مترية هي الأنسب في الاختبارات والتطبيق، حيث يمكن معرفة البيانات تتبع التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار Kolmogorov-Smirnov Test كولموجورف - سميرنوف عندما يكون حجم البيانات أكبر من 100 مفردة، والجدول (3) يوضح اختبار اعتدالية البيانات لعينة الدراسة.

جدول (3) قياس التوزيع غير الطبيعي للبيانات

متغيرات الدراسة	كولموجورف – سميرنوف		
	إحصائي الاختبار	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
بُعد تحسين ملاءمة المعلومات المحاسبية	0.1340	180	0.000
بُعد تحسين موثوقية المعلومات المحاسبية	0.1560		0.000
بُعد قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة الواردة	0.1600		0.000
بُعد قابلية القوائم للتحقق في المصارف	0.2210		0.000
بُعد اتساق المعلومات الواردة	0.1780		0.000
محور دور للمراجعة المشتركة	0.089		0.000

حيث إن الدلالة الإحصائية لجميع متغيرات الدراسة أصغر من مستوى دلالة $\alpha = 0.05$؛ لذلك نرفض الفرضية القائلة إن البيانات لا تختلف عن التوزيع الطبيعي، وحيث أن البيانات في هذه الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي (من خلال اختبار التوزيع الطبيعي)، وهذا يعني استخدام الاختبارات اللا بارا مترية (Nonparametric) هي الأنسب في اختبار فرضيات الدراسة.

3.7.الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي جُمّعت، استُخدمت العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة، فقد استخدم معامل آلفا كرونباخ لإيجاد قيم ثبات أداة الدراسة، واستخدم اختبار كولموجورف - سميرنوف، لتحقق من اعتدالية البيانات، كما استخدم المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي للتعرف على دور المراجعة المشتركة في تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية في المصارف التجارية ومكاتب المراجعة وديوان المحاسبة الليبي، كما استخدم اختبار Wil-coxon Signed-Rank Test (وليكسون) للتعرف على دور المراجعة المشتركة في تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

بعد توزيع الاستمارات وفرزها وتحديد الاستمارات الصحيحة، اعتمد على الإجابات الواردة فيها بعملية التحليل، باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Science SPSS-28 لتحليل البيانات التي جُمعت من عينة الدراسة، حيث استخدم نموذج لتحليل الإجابات على فقرات استمارة الاستبانة لتحديد مستوى الموافقة، بالاعتماد على مقياس ليكرت الخُماسي بوصفه أكثر المقاييس استخداما، حيث يُعطى لكل إجابة درجة على النحو التالي:

تدرج غير موافق بشدة تُعطى درجة (1)، غير موافق تعطى درجة (2)، محايد تعطى درجة (3)، موافق تعطى درجة (4)، وموافق بشدة تعطى درجة (5)، ويوضح الجدول رقم (4) كيفية توزيع الوزن النسبي للتعرف على المراجعة المشتركة في تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية، كما في الجدول الآتي:

جدول (4) مستويات مقياس ليكرت والوزن النسبي

مقياس ليكرت	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
درجة الموافقة	1	2	3	4	5
مدى المتوسط المرجح	1 أقل 1.80	1.80 أقل 2.60	2.60 أقل 3.40	3.40 أقل 4.20	4.20-5
مدى الوزن النسبي	(20 أقل 36) %	(36 أقل 52) %	(52 أقل 68) %	(68 أقل 84) %	(84-100) %
وصف المستوى	منخفض جدًا	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جدًا

وعليه يكون المتوسط النظري لدراسة هو: مجموعة الدرجات لعبارات المقياس على العدد الكلي لمقياس يساوي 3 وهذا يمثل المتوسط النظري لدراسة (3)، وحيث إن زيادة متوسط العبارة عن المتوسط النظري يدل على موافقة المبحوثين على العبارة، ثم ارتفاع

مستواها، وأما إذا انخفض المتوسط فيدل ذلك على عدم موافقة المبحوثين على العبارة، ثمّ انخفاض مستواها.

-تحليل بيانات الجزء الأول من الاستبانة المتعلق بالمتغيرات الديموغرافية للمشاركين: تم تحليل البيانات الأولية للمشاركين في الدراسة كما وردت في أداة الدراسة (الاستبانة)، وذلك على النحو الآتي:

جدول (5) توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوصف الوظيفي

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
الوصف الوظيفي	مدير إدارة	12	%6.7
	مراجع داخلي	8	%4.4
	رئيس قسم	35	%19.4
	محاسب	56	%31.1
	مراجع خارجي	69	%38.3
	المجموع	180	%100

من خلال الجدول (5) الذي يتضمن تحليل البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة حسب متغير الوصف الوظيفي يتبين أن النسبة الأعلى كانت (مراجع خارجي) وبلغت نسبتها (38.3%)، وهذا يشير إلى أن عددًا كبيرًا من أفراد العينة هم من الممارسين الفعليين لعملية المراجعة الخارجية، ما يُعزز مصداقية نتائج الدراسة وجودتها، بوصف أن المراجعين الخارجيين هم من الأكثر ارتباطًا عمليًا بهذا الموضوع، وفي المرتبة التي تلها جاء الوصف الوظيفي (محاسب) وبلغت نسبته (31.1%)، يعني هذا أن هناك شريحة واسعة من المحاسبين ضمن العينة، ما يُسهم في تغطية وجهة نظر إعداد البيانات المالية ومفاهيم الجودة المرتبطة بها، ويدعم فهم الأثر المحتمل للمراجعة على دقة وموثوقية المعلومات المحاسبية، ثم جاء الوصف الوظيفي (رئيس قسم) وبلغت نسبته (19.4%)، وفي المرتبة ما قبل الأخيرة جاء الوصف الوظيفي (مدير إدارة) وبنسبة بلغت (6.7%)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الوصف الوظيفي (مراجع داخلي) وبنسبة بلغت (4.4%) من إجمالي عينة الدراسة.

جدول (6) توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
المؤهل العلمي	دبلوم	27	%15.0
	بكالوريوس	109	%60.6
	ماجستير	38	%21.1
	دكتوراه	6	%3.3
	المجموع	180	100

من خلال الجدول (6) الذي يتضمن تحليل البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي يتبين أن النسبة الأعلى كانت (بكالوريوس) وبلغت نسبتها (60.6%)، يدل أن أغلب المشاركين لديهم الحد الأدنى من التأهيل الأكاديمي اللازم لفهم المفاهيم المحاسبية والمراجعة، ما يمنح الدراسة قاعدة معرفية متينة من المستجيبين، وفي المرتبة التي تليها جاء المؤهل العلمي (ماجستير) وبلغت نسبته (21.1%)، وجود هذه النسبة يشير إلى مستوى علمي متقدم لدى شريحة من العينة، ما يُعزز جودة الإجابات وفهم أعمق للتساؤلات، خاصة إذا كانت تتعلق بمفاهيم نظرية متقدمة مثل «الخصائص النوعية للمعلومات» أو «المراجعة المشتركة» وجاءت المرتبة ما قبل الأخيرة (دبلوم) وبنسبة بلغت (15.0%)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت المؤهل العلمي (دكتوراه) وبنسبة بلغت (3.3%) من إجمالي عينة الدراسة، وبذلك يتمتع أفراد العينة بمستوى مناسب للتأهيل العلمي العالي الذي يمكنهم من فهم تساؤلات الاستبانة ثم الإجابة عنها بدقة.

جدول (7) توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
التخصص العلمي	محاسبة	126	%70.0
	إدارة أعمال	27	%15.0
	تمويل ومصارف	23	%12.8
	اقتصاد	4	%2.2
	المجموع	180	%100

يتضح من خلال الجدول (7) الذي يتضمن تحليل البيانات الوظيفية لعينة الدراسة، حسب متغير التخصص العلمي يتبين أن النسبة الأعلى كانت (محاسبة) وبنسبة بلغت (70.0%)، هذا يعني وجود الأغلبية من المحاسبين يدل على أن نتائج الدراسة يمكن أن تكون أكثر دقة وموثوقية نظرًا لخبرتهم العلمية والعملية ذات الصلة بموضوع البحث، وفي

المرتبة التي تليها جاء التخصص العلمي (إدارة أعمال) وبلغت نسبته (15.0%)، وفي المرتبة ما قبل الأخيرة جاء التخصص العلمي (تمويل ومصارف) وبنسبة بلغت (12.8%)، وفي المرتبة الأخيرة جاء التخصص العلمي (اقتصاد) وبنسبة بلغت (2.0%) من إجمالي عينة الدراسة.

جدول (8) توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة في المحاسبة والمراجعة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
سنوات الخبرة في المحاسبة والمراجعة	أقل من 5 خمس سنوات	53	%29.4
	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	62	%34.4
	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	26	%14.4
	من 15 سنة فأكثر	39	%21.7
	المجموع	180	%100

من خلال الجدول (8) الذي يتضمن تحليل البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة في المحاسبة والمراجعة يتبين أن النسبة الأعلى كانت (من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات) وبنسبة بلغت (34.4%)، وفي المرتبة التي تليها جاءت سنوات الخبرة في المحاسبة والمراجعة (أقل من 5 خمس سنوات) وبلغت نسبته (29.4 %)، ثم جاءت سنوات الخبرة في المحاسبة والمراجعة (من 15 سنة فأكثر) وبلغت نسبته (21.7 %)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت سنوات الخبرة في المحاسبة والمراجعة (من 10 سنوات إلى اقل من 15 سنة) وبنسبة بلغت (14.4%) من إجمالي عينة الدراسة، توزع سنوات الخبرة بهذا الشكل يعكس تنوعًا متوازنًا يجمع بين التجارب الجديدة والواسعة، ما يثري جودة البيانات ويزيد من شمولية النتائج، حيث يُجمع بين الحيوية المعرفية والرصانة المهنية.

3.8.تساؤلات الدراسة:

يختص هذا الجانب بالإجابة عن تساؤلات الدراسة، وذلك على النحو التالي:

السؤال الرئيس: ما مستوى دور المراجعة المشتركة في تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية في المصارف التجارية الليبية؟

-للإجابة عن هذا السؤال، حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية للفقرات لاستجابات أفراد عينة الدراسة للأبعاد المكونة لهذا المتغير، وذلك على النحو الآتي:

جدول (9) المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لأبعاد متغير دور المراجعة المشتركة

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
1	بُعد تحسين ملاءمة المعلومات المحاسبية	4.22	.5200	84.4	1
2	بُعد تحسين موثوقية المعلومات المحاسبية	4.16	.5610	83.3	3
3	بُعد قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة الواردة	4.19	0.533	83.8	2
4	بُعد قابلية القوائم للتحقق في المصارف	4.14	.5370	82.7	4
5	بُعد اتساق المعلومات الواردة	4.14	.5960	82.7	4
	المستوى العام لمتغير دور المراجعة المشتركة	4.17	0.428	83.4	-

يتضح من الجدول (9) أن بُعد تحسين ملاءمة المعلومات المحاسبية جاء في المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي (4.22) وانحرف معياري (0.520)، ووزن نسبي (84.4%)، وجاء في المرتبة الثانية بُعد قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة الواردة في القوائم المالية بمتوسط حسابي (4.19) وانحراف معياري (0.533)، ووزن نسبي (83.8%)، وجاء في المرتبة الثالثة بُعد تحسين موثوقية المعلومات المحاسبية بمتوسط حسابي (4.16) وانحراف معياري (0.561)، ووزن نسبي (83.3%)، وجاء في المرتبة الأخيرة بُعد قابلية القوائم للتحقق في المصارف بمتوسط حسابي (4.14) وانحراف معياري (0.537)، ووزن نسبي (82.7%)، وبُعد اتساق المعلومات الواردة في القوائم المالية في المصارف بمتوسط حسابي (4.14) وانحراف معياري (0.596)، ووزن نسبي (82.7%)، وبوجه عام فإن المتوسط العام لمتغير دور المراجعة المشتركة بلغ (4.17) بانحراف معياري (0.428) ووزن نسبي (83.4%)، وهو مرتفع المستوى مقارنة بمستوى الوزن النسبي الموضح في الجدول (4)، مما يعني أن مستوى دور المراجعة المشتركة مرتفعًا، كما حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الأبعاد المكونة لهذا المتغير، وذلك على النحو الآتي:

جدول (10) المتوسطات، والانحرافات، والأوزان النسبية لبعد تحسين ملاءمة المعلومات المحاسبية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
.1	تسهم في القدرة على التنبؤ بالمستقبل	4.26	.6630	85.2
.2	تسهم في تحسين توقيت تقديم المعلومات المحاسبية لمستخدميها.	4.23	.6250	84.6
.3	تساعد في اكتشاف سوء تطبيق المبادئ المحاسبية.	4.22	.6470	84.4
.4	تجمع المعلومات المحاسبية اللازمة التي تبين حقيقة الوضع المالي.	4.22	.6490	84.5
.5	تجمع معلومات تمتاز بالدقة والوضوح.	4.16	.7990	83.1
	المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي بالكامل	4.22	0.520	84.4

يتضح من الجدول (10) أن المتوسطات الحسابية لفقرات بُعد تحسين ملاءمة المعلومات المحاسبية قد تراوحت ما بين (4.16-4.26)، بانحرافات معيارية تراوحت ما بين(.6250-.7990)، وجاءت في المرتبة الأولى الفقرة «تسهم في القدرة على التنبؤ بالمستقبل من خلال التركيز على الأحداث الماضية والحالية عند مناقشتها للنتائج السنوية» بمتوسط حسابي (4.26) وانحراف معياري (.6630) ووزن نسبي (85.2%)، وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة «تسهم في تحسين توقيت تقديم المعلومات المحاسبية لمستخدميها» بمتوسط حسابي قدره (4.23) وانحراف معياري (.6250)، ووزن نسبي (84.6%)، أما في المرتبة ما قبل الأخيرة جاءت الفقرة «تساعد في اكتشاف سوء تطبيق المبادئ المحاسبية» بمتوسط حسابي بلغ (4.22) وانحراف معياري (.6470) ووزن نسبي (84.4%)، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة «تجمع معلومات تمتاز بالدقة والوضوح» وبلغ متوسطها الحسابي (4.16) بانحراف معياري (.7990) ووزن نسبي (83.1%). وبوجه عام فإن المتوسط العام لبُعد تحسين ملاءمة المعلومات المحاسبية قد بلغ (4.22) بانحراف معياري (0.520) ووزن نسبي (84.4%)، وهو مرتفع مقارنة بمستوى الوزن النسبي الموضح في الجدول (9)، ما يعني أن المستوى العام لبُعد تحسين ملاءمة المعلومات المحاسبية مرتفعًا.

جدول (11) المتوسطات، والانحرافات، والأوزان النسبية لبعد تحسين موثوقية المعلومات المحاسبية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
.1	تقلل من الأخطاء المحاسبية الواردة في القوائم المالية.	4.31	.6360	86.1
.2	تسهم في توفير وصف شامل للمعلومات المحاسبية لضمان تمثيل القوائم المالية بصدق.	4.15	.6730	82.9
.3	تجمع معلومات محاسبية متوازنة تلبي احتياجات أصحاب المصالح.	4.15	.7170	83
.4	تساعد في تحديد مدى توافر الحيادية في القياس المحاسبي والابتعاد عن الغايات الإدارية وأحكامها المالية.	4.14	.7240	82.7
.5	تساعد على تمثيل الأحداث الاقتصادية بشكل دقيق.	4.06	0.745	81.2
المستوى العام لبُعد قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة الواردة		4.16	0.561	83.3

يتضح من الجدول (11) أن المتوسطات الحسابية لفقرات بُعد تحسين موثوقية المعلومات المحاسبية قد تراوحت ما بين (4.31-4.06)، بانحرافات معيارية تراوحت ما بين (.6360-.7450)، وجاءت في المرتبة الأولى الفقرة «تقلل من الأخطاء المحاسبية الواردة في القوائم المالية» بمتوسط حسابي (4.31) وانحراف معياري (.6360) ووزن نسبي (86.1%)، وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة «تجمع معلومات محاسبية متوازنة تلبي احتياجات أصحاب المصالح» بمتوسط حسابي قدره (4.15) وانحراف معياري (.7170)، ووزن نسبي (83%)، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة «تساعد على تمثيل الأحداث الاقتصادية بشكل دقيق» وبلغ متوسطها الحسابي (4.06) بانحراف معياري (.7450) ووزن نسبي (81.2%). وبوجه عام فإن المتوسط العام لبُعد تحسين موثوقية المعلومات المحاسبية قد بلغ (4.16) بانحراف معياري (0.561) ووزن نسبي (83.3%)، وهو مرتفع مقارنة بمستوى الوزن النسبي الموضح في الجدول (9)، ما يعني أن المستوى العام لبُعد تحسين موثوقية المعلومات المحاسبية مرتفعًا.

جدول (12) المتوسطات، والانحرافات، والأوزان النسبية لبُعد قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة الواردة.

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
.1	تحسن من توافق المعلومات المالية بين الشركات التي تعمل في القطاع نفسه.	4.14	6910.	82.8
.2	تسهل إجراء المقارنات بين بيانات الوحدة الاقتصادية لسنوات مختلفة.	4.19	6860.	83.9
.3	تقدم معلومات محاسبية تبين الوضع الحالي للمنشأة والتنبؤ بأدائها المستقبلي.	4.21	6660.	84.1
.4	تساعد في تقليل التباين بين التقارير المالية الصادرة عن الشركات المختلفة.	4.19	6580.	83.8
.5	تجمع معلومات محاسبية دقيقة.	4.23	7330.	84.7
	المستوى العام لبُعد قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة الواردة	4.19	0.533	83.8

يتضح من الجدول (12) أن المتوسطات الحسابية لفقرات بُعد قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة الواردة قد تراوحت ما بين (4.23-4.14)، بانحرافات معيارية تراوحت ما بين (.6580-.7330)، وجاءت في المرتبة الأولى الفقرة «تجمع معلومات محاسبية دقيقة» بمتوسط حسابي (4.23) وانحراف معياري (.7330) ووزن نسبي (84.7%)، وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة «تقدم معلومات محاسبية تبين الوضع الحالي للمنشأة والتنبؤ بأدائها المستقبلي» بمتوسط حسابي قدره (4.21) وانحراف معياري (.6660)، ووزن نسبي (84.1%)، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة «تحسن من توافق المعلومات المالية بين الشركات التي تعمل في نفس القطاع» وبلغ متوسطها الحسابي (4.14) بانحراف معياري (.8550) ووزن نسبي (73.3%) وبوجه عام فإن المتوسط العام لبُعد قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة الواردة قد بلغ (4.19) بانحراف معياري (0.533) ووزن نسبي (83.8%)، وهو مرتفع مقارنة بمستوى الوزن النسبي الموضح في الجدول (9)، ما يعني أن المستوى العام لبُعد قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة الواردة مرتفعًا.

جدول (13) المتوسطات، والانحرافات، والأوزان النسبية لبُعد قابلية القوائم للتحقق في المصارف.

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
.1	تسهم في تعزيز درجة الموثوقية بالمعلومات المحاسبية	4.15	.6890	83
.2	تساعد على الالتزام بالثبات في تطبيق السياسات المحاسبية	4.12	.7190	82.3
.3	تساعد في التحقق من تماثل نتائج أداء الشركات لأكثر من فترة مالية	4.08	.6720	81.6
.4	تسهم في تحسين الشفافية بالتحقق من اكتمال التقارير المحاسبية ودقتها	4.13	.7350	82.7
.5	تضمن أن القوائم المالية تتبع المبادئ والمعايير نفسها	4.20	.6880	84
	المستوى العام لبُعد قابلية القوائم للتحقق	4.14	0.537	82.7

يتضح من الجدول (13) أن المتوسطات الحسابية لفقرات بُعد قابلية القوائم للتحقق في المصارف، قد تراوحت ما بين (4.20-4.08)، بانحرافات معيارية تراوحت ما بين (.6720-.7350)، وجاءت في المرتبة الأولى الفقرة «تضمن أن القوائم المالية تتبع المبادئ والمعايير نفسها» بمتوسط حسابي (4.20) وانحراف معياري (.6880) ووزن نسبي (84%)، وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة «تسهم في تعزيز درجة الموثوقية بالمعلومات المحاسبية» بمتوسط حسابي قدره (4.15) وانحراف معياري (.6890)، ووزن نسبي (83%)، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة «تساعد في التحقق من تماثل نتائج أداء الشركات لأكثر من فترة مالية» وبلغ متوسطها الحسابي (4.08) بانحراف معياري (.6720) ووزن نسبي (81.6%). وبوجه عام فإن المتوسط العام لبُعد قابلية القوائم للتحقق في المصارف قد بلغ (4.14) بانحراف معياري (0.537) ووزن نسبي (82.7%)، وهو مرتفع مقارنة بمستوى الوزن النسبي الموضح في الجدول (9)، ما يعني أن المستوى العام لبُعد قابلية القوائم للتحقق في المصارف مرتفعًا.

جدول (14) المتوسطات، والانحرافات، والأوزان النسبية لبُعد اتساق المعلومات الواردة

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
.1	تجمع معلومات محاسبية الصيغة والمحتوى نفسه	4.16	7260.	83.2
.2	تضمن جودة المعلومات المحاسبية بالاعتماد على معايير موحدة	4.16	6860.	83.2
.3	تقدم معلومات متسقة من حيث الاستخدام والنشر.	4.08	7080.	81.7
.4	تعزز اتساق الإجراءات المتبعة في القياس والإفصاح.	4.15	7050.	83
.5	تعزز استقرار الأساليب المتبعة في القياس والإفصاح.	4.12	7890.	82.4
	المستوى العام لبُعد اتساق المعلومات الواردة	4.14	0.596	82.7

يتضح من الجدول (14) أن المتوسطات الحسابية لفقرات بُعد اتساق المعلومات الواردة قد تراوحت ما بين (4.16-4.08)، بانحرافات معيارية تراوحت ما بين (.6860-7890.)، وجاءت في المرتبة الأولى الفقرة «تضمن جودة المعلومات المحاسبية بالاعتماد على معايير موحدة» بمتوسط حسابي (4.16) وانحراف معياري (.6860) ووزن نسبي (83.2%)، و الفقرة «تجمع معلومات محاسبية بالصيغة والمحتوى نفسه» بمتوسط حسابي قدره (4.16) وانحراف معياري (0.726)، ووزن نسبي (83.2)، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة «تقدم معلومات متسقة من حيث الاستخدام والنشر» وبلغ متوسطها الحسابي (4.08) بانحراف معياري (.7080) ووزن نسبي (81.7%). وبوجه عام فإن المتوسط العام لبُعد اتساق المعلومات الواردة قد بلغ (4.14) بانحراف معياري (0.596) ووزن نسبي (82.7%)، وهو مرتفع مقارنة بمستوى الوزن النسبي الموضح في الجدول (9)، ما يعني أن المستوى العام لبُعد اتساق المعلومات الواردة مرتفعٌ.

3.9.اختبارالفرضيات:

يتناول هذا الجانب التحقق من صحة فرضيات الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

3.9.1.اختبار الفرضية الرئيسة: التي تنص على أنه « يوجد دور للمراجعة المشتركة في تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية في المصارف التجارية الليبية».

جدول رقم (15) يوضح دلالة الفروق لدور المراجعة المشتركة في تحسين الخصائص النوعيةللمعلوماتالمحاسبية

البيان	العدد	الخطأ المعياري	الوسيط	قيمة ولكوكسون (W)	Z	الدلالة الإحصائية	حجم التأثير
المراجعة المشتركة	180	682.416	3	15,753.0*	11.542	0.000	0.860

اتضح من الجدول رقم (15) أن الخطأ المعياري لدور للمراجعة المشتركة قد بلغ (682.416) وبلغ الوسيط للأداة قياس المراجعة المشتركة (3)، وبلغت قيمة (W) (15,753.0)، أما قيمة (Z) فقد بلغت (11.542) وبلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000)، وهي أصغر من مستوى دلالة α= 0.05، وبالنظر لحجم التأثير نجد أن قد بلغ (0.860)، وهذا يعني أن هناك دورًا للمراجعة المشتركة بحجم تأثير كبير؛ لذلك يرفض الفرض الصفري ويقبل الفرض البديل الذي ينص على أنه يوجد دور للمراجعة المشتركة في تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية في المصارف التجارية الليبية.

وينبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: التي تنص على أنه: «يوجد دور للمراجعة المشتركة في تحسين ملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية في المصارف التجارية الليبية».

جدول رقم (16) يوضح دلالة الفروق لبُعد تحسين ملاءمة المعلومات المحاسبية

البيان	العدد	الخطأ المعياري	الوسيط	قيمة ولكوكسون (W)	Z	الدلالة الإحصائية	حجم التأثير
بُعد تحسين ملاءمة المعلومات المحاسبية	180	668.462	3	15,398.0*	11.5516	0.000	0.850

يتضح من الجدول رقم (16) أن الخطأ المعياري بُعد تحسين ملاءمة المعلومات المحاسبية قد بلغ (668.462) وبلغ الوسيط لبُعد تحسين ملاءمة المعلومات المحاسبية (3)، وبلغت قيمة (W) (15,398.0)، أما قيمة (Z) فقد بلغت (11.516) وبلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000)، وهي أصغر من مستوى دلالة 0.05 =α، وبالنظر لحجم التأثير نجد أنه قد بلغ (0.850)، وهذا يعني أن هناك دور بُعد تحسين ملاءمة المعلومات المحاسبية بحجم تأثير كبير، وعليه يرفض الفرض الصفري ويقبل الفرض البديل الذي ينص على أنه يوجد دور ذو دلالة للمراجعة المشتركة في تحسين ملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية في المصارف التجارية الليبية.

الفرضية الفرعية الثانية: التي تنص على أنه: «يوجد دور للمراجعة المشتركة في تحسين موثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية في المصارف التجارية الليبية».

جدول رقم (17) يوضح دلالة الفروق لبُعد موثوقية المعلومات المحاسبية

البيان	العدد	الخطأ المعياري	الوسيط	قيمة ولكوكسون (W)	Z	الدلالة الإحصائية	حجم التأثير
بُعد موثوقية المعلومات المحاسبية	180	662.530	3	15,157.5*	11.388	0.000	0.840

يتضح من الجدول رقم (17) أن الخطأ المعياري بُعد تحسين موثوقية المعلومات المحاسبية قد بلغ (662.530) وبلغ الوسيط لبُعد تحسين موثوقية المعلومات المحاسبية (3)، وبلغت قيمة (W) (15,157.5)، أما قيمة (Z) فقد بلغت (11.388) وبلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000)، وهي أصغر من مستوى دلالة 0.05 =α، وبالنظر لحجم التأثير نجد أنه قد بلغ (0.840)، وهذا يعني أن هناك دورًا لبُعد تحسين موثوقية المعلومات المحاسبية بحجم تأثير كبير، لذلك يرفض الفرض الصفري ويقبل الفرض البديل الذي ينص على أنه يوجد دور ذو دلالة إحصائية للمراجعة المشتركة في تحسين موثوقية المعلومات المحاسبية

الواردة في القوائم المالية في المصارف التجارية الليبية.

الفرضية الفرعية الثالثة: التي تنص على أنه: «يوجد دور للمراجعة المشتركة في قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة الواردة في القوائم المالية في المصارف التجارية الليبية».

جدول رقم (18) يوضح دلالة الفروق لبُعد قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة

البيان	العدد	الخطأ المعياري	الوسيط	قيمة ولكوكسون (W)	Z	الدلالة الإحصائية	حجم التأثير
بُعد قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة	180	656.480	3	15,037.5*	11.443	0.000	0.850

يتضح من الجدول رقم (18) أن الخطأ المعياري بُعد قابلية المعلومات المحاسبية قد بلغ (656.480) وبلغ الوسيط لبُعد قابلية المعلومات المحاسبة (3)، وبلغت قيمة (W) (15,037.5)، أما قيمة (Z) فقد بلغت (11.443) وبلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000)، وهي أصغر من مستوى دلالة 0.05 =α، وبالنظر لحجم التأثير نجد أنه قد بلغ (0.850)، وهذا يعني أن هناك دورًا لبُعد قابلية المعلومات المحاسبة بحجم تأثير كبير، وعليه يرفض الفرض الصفري ويقبول الفرض البديل الذي ينص على أنه يوجد دور ذو دلالة إحصائية للمراجعة المشتركة في قابليه المعلومات المحاسبة للمقارنة الواردة في القوائم المالية في المصارف التجارية الليبية.

الفرضية الفرعية الرابعة: التي تنص على أنه: «يوجد دور للمراجعة المشتركة في قابلية القوائم للتحقق في القوائم المالية في المصارف التجارية الليبية».

جدول رقم (19) يوضح دلالة الفروق لبُعد قابلية القوائم للتحقق

البيان	العدد	الخطأ المعياري	الوسيط	قيمة ولكوكسون (W)	Z	الدلالة الإحصائية	حجم التأثير
بُعد قابلية القوائم للتحقق	180	643.648	3	14,668.5*	11.366	0.000	0.850

يتضح من الجدول رقم (19) أن الخطأ المعياري بُعد قابلية القوائم للتحقق قد بلغ (643.648) وبلغ الوسيط لبُعد قابلية القوائم للتحقق (3)، وبلغت قيمة (W) (14,668.500)، أما قيمة (Z) فقد بلغت (11.366) وبلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000)، وهي أصغر من مستوى دلالة 0.05 =α، وبالنظر لحجم التأثير نجد أنه قد بلغ (0.850)، وهذا يعني أن هناك دورًا لبُعد قابلية القوائم للتحقق بحجم تأثير كبير. وعليه يُرفض الفرض الصفري ويُقبل الفرض البديل الذي ينص على أنه يوجد دور ذو دلالة إحصائية للمراجعة المشتركة في قابلية القوائم للتحقق في القوائم المالية في المصارف

التجارية الليبية.

الفرضية الفرعية الخامسة: التي تنص على أنه: «يوجد دور للمراجعة المشتركة في اتساق المعلومات الواردة في القوائم المالية في المصارف التجارية الليبية».

جدول رقم (20) يوضح دلالة الفروق لبُعد اتساق المعلومات الواردة في القو ائم المالية

البيان	العدد	الخطأ المعياري	الوسيط	قيمة ولكوكسون (W)	Z	الدلالة الإحصائية	حجم التأثير
بُعد اتساق المعلومات الواردة	180	656.567	3	14,936.5*	11.287	0.000	0.840

يتضح من الجدول رقم (20) أن الخطأ المعياري بُعد اتساق المعلومات الواردة قد بلغ (656.567) وبلغ الوسيط لبُعد اتساق المعلومات الواردة (3)، وبلغت قيمة (W) (14,936.5)، أما قيمة (Z) فقد بلغت (11.287) وبلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000)، وهي أصغر من مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، وبالنظر لحجم التأثير نجد أنه قد بلغ (0.840)، وهذا يعني أن هناك دورًا لبُعد أتساق المعلومات الواردة بحجم تأثير كبير، وعليه يرفض الفرض الصفري ويُقبل الفرض البديل الذي ينص على أنه يوجد دور ذو دلالة إحصائية للمراجعة المشتركة في اتساق المعلومات الواردة في القوائم المالية في المصارف التجارية الليبية.

3.10. نتائج الدراسة النظرية واختبار الفرضيات

من خلال دراسة الإطار النظري، والتحليل لبيانات الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي أيدت فرضيات الدراسة، واتفقت مع الدراسات السابقة على أنه يوجد دور للمراجعة المشتركة في تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية.

- بينت الدراسة أهمية المراجعة المشتركة أداة رقابية فعالة تسهم في رفع جودة القوائم المالية.

- أن تطبيق أن المراجعة المشتركة تؤدي إلى تحسين ملاءمة المعلومات، والموثوقية، والقابلية للمقارنة، والتحقق، والاتساق، وهي الخصائص النوعية الرئيسة للمعلومات المحاسبية، كما أكدت الدراسة أن وجود أكثر من مراجع يسهم في تعزيز الشفافية، والاستقلالية، والحد من الأخطاء، والتلاعب المحاسبي.

- قبول الفرضية الرئيسة أنه «يوجد دور للمراجعة المشتركة في تحسين الخصائص النوعية

للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية في المصارف التجارية الليبية».

- قبول الفرضية الفرعية الاولى أنه « يوجد دور للمراجعة المشتركة في تحسين ملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية في المصارف التجارية الليبية «.

- قبول الفرضية الفرعية الثانية أنه « يوجد دور للمراجعة المشتركة في تحسين موثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية في المصارف التجارية الليبية».

- قبول الفرضية الفرعية الثالثة أنه «يوجد دور للمراجعة المشتركة في قابليه المعلومات المحاسبية للمقارنة الواردة في القوائم المالية في المصارف التجارية الليبية».

-قبول الفرضية الفرعية الرابعة أنه يوجد دور للمراجعة المشتركة في قابلية القوائم للتحقق في القوائم المالية في المصارف التجارية الليبية

- قبول الفرضية الفرعية الخامسة «يوجد دور للمراجعة المشتركة في اتساق المعلومات الواردة في القوائم المالية في المصارف التجارية الليبية».

3.11.التوصيات:

-في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن اقتراح بعض التوصيات:

-اقامة ورش عمل وندوات لتوضيح مفهوم المراجعة المشتركة، وأهميتها، والفوائد الناتجة من تطبيقها من أجل الارتقاء بالعمل، والإسهام في تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية.

-توسيع نطاق تطبيق المراجعة المشتركة في المؤسسات المالية، وعدم الاكتفاء بها إجراءً شكليًّا، أو محدودًا، لكن تبنها خيارًا استراتيجيًّا لتحسين جودة القوائم المالية.

-العمل على إدراج موضوع المراجعة المشتركة ضمن المناهج التعليمية الأكاديمية في قسم المحاسبة، لغرض بناء وعي مبكر لدى الطلبة بأهميتها.

-تشجيع المصارف التجارية الليبية على تبنّي نظام المراجعة المشتركة آلية لتحسين جودة المعلومات المحاسبية.

-تعزيز التنسيق بين الجهات الرقابية، والمحاسبية في الدولة لوضع إطار تنظيمي واضح يضبط عمل المراجعين المشتركين ويحدّ من التعارضات المحتملة.

4.قائمة المراجع:

4.1.المراجع العربية:

1.إبراهيم، نبيلة. (2018). «أثر تطبيق المراجعة المشتركة على جودة الأرباح المحاسبية وقيمة المنشأة: دراسة تطبيقية» (رسالة ماجستير منشورة). جامعة القاهرة، كلية التجارة.

2.أبو العلا، أسامة. (2019). «أثر تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على رأي مراقب الحسابات وانعكاس ذلك على عدم تماثل المعلومات». مجلة الفكر المحاسبي، 23(5)، 22–168.

3.أبوبكر، زيتو.، عزت، ريزان.، وحمد، شهلة. (2023). «دور التدقيق المشترك في زيادة موثوقية القوائم المالية: دراسة تحليلية». مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 27(1)، 165–190.

4.أبو جبل، نجوى. (2016). «أثر المراجعة المشتركة على جودة عملية المراجعة في بيئة الممارسة المهنية في مصر: دراسة تطبيقية». مجلة البحوث المحاسبية، (1).

5.إسحاق، سليمان. والنور، محمد. (2025). «أثر العلاقة بين معايير التقارير المالية الدولية والخصائص النوعية الداعمة للمعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية». مجلة العلوم الإنسانية والطبيعة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 6(4)، 349–388.

6.إسكاف، ملهم. وشهيد، رازان. (2018). «قياس الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية». مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، 44(2)، 248–264.

إسماعيل، سلوى. (2021). «المراجعة المشتركة كأداة لتحسين جودة التقارير المالية». مجلة العلوم الاقتصادية، 5(19)، 101–116.

7.إسماعيل، ناريمان. (2023). «قياس أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين تعقد التقارير المالية وكفاءة الاستثمار: دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية». المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، 53(1)، 777–836.

8.السماني، محمد. وعثمان، عفراء. (2023). «دور المراجعة المشتركة في التنبؤ باستمرارية المنشأة: دراسة ميدانية». مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، 7(3)، 359–375.

9.الشورة، رهام. (2020). «أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تطبيق فاعلية ذكاء الأعمال: دراسة حالة على شركة فينكا الأردن للتمويل الأصغر» (رسالة ماجستير

منشورة). جامعة الزرقاء، الأردن.

10. الغربي، سماح. (2015). «أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية في البنوك التجارية: دراسة حالة». جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.

المهدي، ح. والعماري، ع. (2020). «مدى التزام المراجع الخارجي بقواعد السلوك المهني، وأثرها على جودة خدمات المراجعة». المجلة العلمية، 1، 147–164.

11. بابكر، بشير. (2023). «دور المراجعة المشتركة في الحد من فجوة التوقعات». المجلة العربية للبحوث ونشر الأبحاث، 7(3)، 81–98.

12. حجازي، أمنة. ويوسف، كمال. (2020). «دور المراجعة المشتركة في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية». مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، 15(3)، 517–528.

13. حوشي، محمد. (2020). «العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وتكلفة التمويل بالملكية: أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على هذه العلاقة». مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، 4(2)، 1–59.

14. جياد، عباس. ومحمود، محمود. (2018). «أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية». ورقة بحثية، الجامعة التقنية الجنوبية، العراق.

15. دفع الله، أحمد. (2021). «المراجعة المشتركة ودورها في تخفيض عدم تماثل المعلومات المحاسبية» (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النيلين.

16. زلط، علاء، عبدالعزيز، نهى.، ووهدان، محمد. (2022). «أثر تطبيق المراجعة المشتركة كآلية للرقابة على جودة المراجعة لتحسين التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية». مجلة البحوث المحاسبية، 2، 375–421.

17. عبدالحليم، أحمد. وسرور، عبير. (2023). «أثر المراجعة المشتركة على قرارات المستثمرين: دراسة ميدانية مقارنة بين البيئة المصرية والسعودية». المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، 4(2)، 59–153.

18. عبدالرحمن، محاسن. (2019). «دور المراجعة المشتركة في تحسين جودة التقارير المالية بالمنشآت» (رسالة ماجستير منشورة). جامعة النيلين.

19.عراقي، سيد. (2023). «أثر تطبيق المراجعة المشتركة على جودة الأرباح». مجلة التجارة والتمويل، 1، 106–161.

20.عيسى، علي. (2019). «دور المراجعة المشتركة في الحد من ممارسات إدارة الربحية» (رسالة ماجستير منشورة). جامعة النيلين.

21.قمان، ع. ع. ب. (2019). «أهمية جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية في ترشيد قرارات الأطراف الداخلية والخارجية للمؤسسة». مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، 1(4)، 127–142.

22.محمد، عثمان. (2021). «أثر المراجعة المشتركة على جودة التقارير المالية» (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النيلين.

23.موسى، أ. (2021). «دور المراجعة المشتركة في الحد من أساليب تمهيد الدخل». مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 6(2)، 174–186.

4.2.المراجع الأجنبية:

1.Al-Shatnawi, H. (2017). Measuring the quality of the interim financial reports using the qualitative characteristics of the accounting information and its effect on investment decisions according to IAS 34. International Journal of Economics and Finance,.170–159 ,(5)9

2.Al-Tai, B., & Al-Salhi, Y. (2023). The role of joint audit in reducing cases of financial default in banks listed on the Iraq Stock Exchange. Journal of Economics and Administrative Sciences,.585–565 ,(141)30

3.Ayyash, M. (2025). The impact of using the joint audit method in enhancing the quality of the external audit report. Account and Financial Management Journal,.3456–3445 ,(1)10

4.Almarzouq, M., Alazemim, S., Alrefai, A., & Alawadhi, A. (2024). Timeliness in financial reporting in emerging markets: Investigating the effect of joint audits. Asian Journal of Accounting Research,.199–186 ,(2)10

5.Barghathi, Y., Ndiweni, E., & Alhashmi, A. (2020). Joint audit, audit market con-

centration, and audit quality: Perceptions of stakeholders in the UAE. Corporate Ownership & Control,.45–33 ,(2)17

6.Barghathi, Y., Collison, D., & Crawford, L. (2016). Earnings management in Libyan commercial banks: Perceptions of stakeholders. International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation,.(2)13

7.El Assy, M. (2015). The effect of joint audit on audit quality: Empirical evidence from companies listed on the Egyptian Stock Exchange. International Journal of Accounting and Financial Reporting,.(2)5

8.Elmashtawy, A., Hassan, M., & Almaqtari, F. (2024). Audit committee effectiveness and audit quality: The moderating effect of joint audit. Arab Gulf Journal of Scientific,.533–512 ,(3)42

9.Jabel, S. (2018). The role of joint auditing in improving the quality of accounting information. Biblioteca Digital Repositorio Academico,.2660–2654 ,(85)34

10.Van Roestel, M. (2022). Intermediate Financial Accounting 1. Fanshawe CollegePressbooks.

https://pressbooks.fanshawec.ca/intermediateaccounting1(Licensed under CC BY-NC-SA 4.0/)